منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 350، جنيف، 4-14 آذار/ مارس 2024

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٤ آذار/ مارس ٢٠٢٤
الأصل: إنكليزي

البند العاشر من جدول الأعمال

متابعة القرار بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس

مقدمة

١. أحاط مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣) "علماً بقلق مستمر بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.349/INS/13(Rev.1)"، مشيراً إلى متابعة القرار بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس [١] بهدف ضمان الامتثال لتوصيات لجنة التحقيق المنشأة من أجل دراسة مدى مراعاة حكومة بيلاروس لاتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). وفي تلك المناسبة، قام مجلس الإدارة أيضاً بما يلي:

(أ) ...

(ب) حثّ حكومة بيلاروس مجدداً على أن تستقبل على وجه السرعة بعثة ثلاثية من منظمة العمل الدولية بهدف جمع معلومات عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق والتوصيات اللاحقة الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، بما في ذلك زيارة إلى القادة والنشطاء النقابيين المستقلين المسجونين أو المعتقلين؛

(ج) دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة اتخاذ الخطوات الكفيلة بإجراء متابعة فعالة لقرار المؤتمر بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس؛

(د) طلب من المدير العام أن يرسم خطة عمل لتنفيذ قرار المؤتمر ويعدّ تقريراً محدثاً كي ينظر فيه مجلس الإدارة في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤).

[١] القرار ILC.111/Resolution I

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

آخر المستجدات

٢. قامت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (لجنة الخبراء) في دورتها ٩٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣) ببحث مدى تطبيق الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ في بيلاروس، وقامت في هذا السياق بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن أسفها لأمور منها عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق لعام ٢٠٠٤ وفي معالجة التوصيات المعلقة الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى استمرار تدهور حالة الحرية النقابية في البلد. وحثت اللجنة الحكومة مجدداً على أن تتعاون مع منظمة العمل الدولية بهدف التنفيذ الكامل لجميع التوصيات المعلقة الصادرة عن هيئات الإشراف دون أي تأخير.

٣. ومن المتوقع أن تقوم لجنة الحرية النقابية التي كلفتها لجنة التحقيق بمهمة متابعة تنفيذ توصياتها، ببحث التدابير التي اتخذتها حكومة بيلاروس في ذاك الشأن في اجتماعها المنعقد في آذار/ مارس ٢٠٢٤. وستنشر استنتاجاتها وتوصياتها في تقريرها رقم ٤٠٦ الذي سيعرض على مجلس الإدارة في دورته الحالية.

٤. وأشار مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس، في بلاغه الصادر بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤،[٢] إلى أنّ الحكومة لم تنفذ توصيات لجنة التحقيق وأنها استمرت في ممارسة القمع ضد قادة العمال والنشطاء ونقابات العمال المستقلة في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. وأشار مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية بصفة خاصة إلى أنّ المحكمة العليا في بيلاروس رفضت ثلاث شكاوى في الفترة آذار/ مارس - آب/ أغسطس ٢٠٢٣ قدمتها النقابة الحرة لعمال الحديد ونقابة العمال البيلاروسية الحرة ونقابة العمال البيلاروسية المستقلة فيما يتعلق بقرار المحكمة العليا الصادر في تموز/ يوليه ٢٠٢٢ بشأن حل تلك النقابات. وفي حالة نقابة العمال البيلاروسية المستقلة، اعتبرت المحكمة العليا أنّ المحكمة الابتدائية لم ترتكب أي مخالفة للقانون. أما في حالة النقابة الحرة لعمال الحديد ونقابة العمال البيلاروسية الحرة، فقد اعتبرت المحكمة العليا أنّ ممثلي هاتين المنظمتين غير مخولين تقديم شكوى. وأوضح مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية أنّ التشريع الوطني ينص على أنّ حلّ أي كيان قانوني يلغي التفويض الصادر عن ذاك الكيان. وبالتالي، فإنّ الإنهاء القسري لأنشطة نقابة العمال يلغي إمكانية أن يطعن فيه ممثلو تلك النقابة. وفي حزيران/ يونيه ٢٠٢٣، ردّت المحكمة العليا الاستئناف المقدم من مجموعة "رابوشي روخ" (حركة العمال) في القضية الجنائية المرفوعة ضد تسعة ناشطين عماليين وأعضاء في نقابات العمال المستقلة (السيدة هانا أبلاب والسادة سيارهي زيوبا وأليكساندر هاشنيكاو (نقابة العمال البيلاروسية المستقلة) وأليكساندر كابشول وإيهار مينتس وأندري باهيريلا وسيارهي شيليست وفاليانتسين سيرانيفيتش وأولادزيمير زوراوكا (جميعهم من نقابة العمال البيلاروسية المستقلة) الذين حُكم عليهم بالسجن لمدة أكثر من عشر سنوات بسبب ممارسة حقهم في الحرية النقابية وحرية التعبير. واضطر محامي السيد كابشول إلى الفرار من بيلاروس بعد تلقيه تهديدات بالانتقام منه.

٥. وأشار مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية إلى أنه بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ بلغ عدد الزعماء والناشطين العماليين الذين تعرضوا للملاحقات من قبل الدولة أكثر من ٥٠ شخصاً. وكان بعض هؤلاء الأشخاص مسجونين وبعضهم مقيدي الحرية، في حين أطلق سراح البعض (١٧ شخصاً) لكن دون تبرئتهم. وينص التشريع المعمول به على تطبيق نظام تقييد حقوق الأشخاص الذين قضوا مدة عقوبتهم. ويخضع جميع الأشخاص الذين أطلق سراحهم بعد أن قضوا مدة عقوبتهم على ما يسمى تهم التطرف أو الإرهاب، للقيود الإضافية التالية: منع مغادرة البلاد أو المدينة دون الحصول على إذن من الشرطة؛ تفتيش مكان إقامتهم بصورة منتظمة؛ إثبات وجودهم أمام قسم الشرطة مرة كل أسبوع؛ منع ممارسة أنشطة مهنية محددة، منها العمل في وظائف الخدمة العامة وممارسة الأنشطة التعليمية وغير ذلك، إلى أن يُشطب ملفهم الجنائي (في المتوسط بعد سنتين إلى خمس سنوات من قضاء مدة العقوبة)؛ منع تنظيم أحداث جماعية إلى أن يُشطب ملفهم الجنائي (في المتوسط بعد سنتين إلى خمس سنوات من قضاء مدة العقوبة)؛ مراقبة حساباتهم المصرفية من جانب هيئات خاصة ويشمل ذلك احتمال تجميد تلك الحسابات. وأشار مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية إلى أنّ الحكومة وافقت عن طريق قرار أصدره وزير الداخلية ولجنة أمن الدولة، على قائمة بأسماء متطرفين وإرهابيين مزعومين تضم جميع النقابيين المفرج عنهم؛ ولم يجر بعد تحديد الإجراء الواجب اتخاذه من أجل إزالة الأسماء من تلك القائمة. وزعم مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية (المؤتمر) أنّ الاحتجاز الإداري هو شكل آخر من أشكال ردود الفعل

[٢] سيرد في التقرير رقم ٤٠٦ الصادر عن لجنة الحرية النقابية ذكر الادعاءات التي تقدم بها مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية ويبحثها بصورة مفصلة.

الانتقامية، وقدم قائمة ضمت حالات جرى فيها اعتقال زعماء وناشطين من حركات العمال بموجب تهم إدارية في الفترة الممتدة بين شباط/ فبراير وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.[٣]

٦. وقدّم مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية تفاصيل إضافية عن ظروف سجن السيد أليكساندر ياراشوك، وهو رئيس المؤتمر وقد حُكم عليه في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة "تنظيم وإعداد أفعال تمثل مخالفة صارخة للنظام العام أو المشاركة النشطة في تلك الأفعال" وبتهمة "الدعوة إلى اتخاذ تدابير تقييدية (عقوبات) وغيرها من الأفعال الهادفة إلى الإضرار بالأمن الوطني في بيلاروس". وذكّر المؤتمر بأنّ أوضاعه في السجن تغيرت من السجن "العادي" إلى السجن "الصارم" وجرى نقله إلى سجن موغيليف رقم ٤ في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٢٣. وتغيير نظام السجن هو بمثابة عقوبة على شخص يثبت عليه التعمد بمخالفة الإجراءات المقررة من أجل قضاء مدة عقوبته. وزعم المؤتمر أنّ تطبيق مثل هذه العقوبة على القادة والنشطاء في حركة العمال هو الممارسة المتبعة. وبالتالي فإنّ الأسس القانونية التي تقوم عليها تلك العقوبة تضعها إدارة السجن. وفي ظل هذا النظام، يُسمح للسجناء: أن ينفقوا وحدة أساسية واحدة لا غير كل شهر على الأغذية والاحتياجات الأساسية (بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، كانت الوحدة الأساسية تساوي ٤٠ روبلاً بيلاروسياً)؛[٤] أن يتلقوا زيارة واحدة فقط في السنة (تكون مدة الزيارة أربع ساعات بحضور موظف من إدارة السجن)؛ أن يستلموا طرداً بريدياً واحداً أو رزمة بريدية صغيرة واحدة في السنة؛ أن يمشوا لمدة ساعة واحدة يومياً.

٧. وأشار مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية أيضاً إلى قضية السيدة بالينا شارينداً - باناسيوك، وهي ناشطة من الاتحاد البيلاروسي لعمال الراديو والإلكترونيات، التي أدينت بارتكاب "عصيان كيدي لشروط وضعتها إدارة مؤسسة إصلاحية تنفذ حكماً بالحبس" وحُكم عليها بالسجن لمدة عام واحد بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣. وذكّر المؤتمر بأنه في ٩ حزيران/ يونيه ٢٠٢١، كان قد حُكم على السيدة شارينداً - باناسيوك بالسجن لمدة سنتين بموجب القسم ٣٦٤ من القانون الجنائي "ارتكاب العنف أو التهديد بارتكاب العنف بحق موظف تابع لوزارة الداخلية" والقسم ٣٦٩ من القانون الجنائي "شتم ممثل عن السلطة" والقسم ٣٦٨ من القانون الجنائي "شتم رئيس جمهورية بيلاروس". وزعم المؤتمر بأنّ السيدة شارينداً - باناسيوك تعرضت للاضطهاد طوال فترة سجنها. وتشير آخر المعلومات المتاحة إلى أنه لم يُسمح لمحاميها برؤيتها منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢. ومنذ ذلك الوقت، جرى نقلها إلى السجن الانفرادي وإلى زنزانات أكثر صرامة من الناحية الأمنية عدة مرات، وأُخضعت لتقييم نفسي وتكرر نقلها بين سجون ومراكز احتجاز مختلفة عدة مرات منذ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣. ولم يسمح لها باستلام الرزم البريدية التي تحوي أغذية أو ملابس أو أدوية. وتحدثت السيدة شارينداً - باناسيوك عن أوضاع اعتقالها القاسية وتعرضها للضرب من قبل سجينات أخريات، وزعمت بأنّ أعضاء من إدارة السجن كانت لهم يد في ذلك الأمر، غير أنّ السلطات تجاهلت الاستماع للشهادات ولم تجر أي تحقيق.

٨. علاوة على ذلك، أفاد مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية بأنّ العمال والنشطاء النقابيين الذين شاركوا في التجمعات السلمية في عام ٢٠٢٠ وما بعده لا يزالون يتعرضون للاستجواب من قبل لجنة أمن الدولة. وما فتئت المنشآت المملوكة للدولة لا تجدد أو تنهي بصورة مبكرة عقود العمل قصيرة الأجل المبرمة مع نشطاء وأعضاء في حركات العمال ونقابات العمال الذين خضعوا للمساءلة الإدارية بسبب ممارسة حقوقهم في الحرية النقابية والتجمع السلمي وحرية التعبير. وزعم المؤتمر أنّ لجنة أمن الدولة زودت إدارات المنشآت بقوائم بأسماء هؤلاء الموظفين.

٩. وزعم مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية أيضاً بأنّ القانون والممارسة لا يزالان يفرضان قيوداً شديدة على قدرة العمال على تنظيم تجمعات سلمية وأشار في هذا الصدد إلى أنه في أعقاب تعديل أجري بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ على التشريع بشأن "إجراءات الدفع لقاء التمتع بخدمات حماية النظام العام التي توفرها هيئات وزارة الداخلية والنفقات المرتبطة بالرعاية الطبية وتنظيف منطقة الحدث الجماعي بعد انعقاده"، زاد العبء المالي بقدر أكبر على منظمي الأحداث الجماعية (بمن فيهم منظمات العمال). وأشار المؤتمر إلى أنه في غياب نقابات عمال مستقلة، لم يعد بإمكان تلك المنظمات تمويل الأحداث الجماعية. وأوضح المؤتمر أيضاً أنه في حين يُسمح للأفراد تنظيم أحداث جماعية لا يتجاوز عدد الأشخاص المشاركين فيها ١٠٠٠ شخص، وحيث إنه من المحظور نشر معلومات عن أي حدث جماعي قبل الحصول على إذن لعقده، فلا يمكن للأفراد بصفتهم المنظمين المحتملين للحدث الإعلان عن جمع الأموال اللازمة لسداد تكاليفه. علاوة على ذلك، يحظر التشريع أن يقوم بتنظيم أحداث جماعية: أشخاص سبق لهم مخالفة إجراءات تنظيم أو عقد الأحداث الجماعية، إلا بعد مرور عام على تاريخ فرض عقوبة إدارية عليهم جراء ارتكابهم تلك المخالفة؛ أشخاص لم يشطب سجلهم الجنائي؛ أشخاص مدانون بارتكاب جريمة ضد السلم والأمن أو جريمة ضد السلامة العامة

---

[٣] انظر: 406th Report of the Committee on Freedom of Association, forthcoming

[٤] ما يعادل ١١ يورو تقريباً.

والنظام العام والأخلاق العامة أو جريمة ضد الدولة. ومن الناحية العملية، هذا يعني أنّ هؤلاء الأشخاص لا يحق لهم أثناء فترة السنتين إلى الخمس سنوات اللاحقة لقضاء عقوبتهم أن ينظموا أحداثاً جماعية وأنه لا يمكن لنشطاء تابعين لنقابات العمال المستقلة المنحلّة تنظيم أي أحداث جماعية لا يتجاوز عدد المشاركين فيها ١٠٠٠ شخص. كما أشار المؤتمر إلى أنه بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ جرى إدخال المزيد من التعديلات على قائمة الأماكن التي يُسمح فيها عقد الأحداث الجماعية، وبالتالي زادت القيود على الحق في تنظيم التجمعات السلمية. وذكّر المؤتمر أنّ القانون المتعلق بالأحداث الجماعية لا يزال ينص على إمكانية حل أي نقابة عمال بسبب ارتكابها مخالفة واحدة فحسب لأحكامه.

١٠. وزعم مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية أنّ من المستحيل بالنسبة إلى نقابات العمال المستقلة وأعضائها أن يمارسوا أنشطتهم بصورة قانونية، وأنّ كل شخص ارتبط بنقابات العمال المستقلة ومارس أنشطتها القانونية معرض للملاحقة الجنائية بموجب القسم ١٩٣-١ من القانون الجنائي ("التنظيم غير المشروع لأنشطة رابطات عامة أو منظمات أو مؤسسات دينية أو المشاركة في أنشطتها") الذي يفرض عقوبة تقييد الحرية أو السجن لمدة تصل إلى سنتين؛ أو بموجب القسم ٣٦١-١ من القانون الجنائي ("تأسيس مجموعة متطرفة أو المشاركة فيها") الذي يفرض عقوبة تقييد الحرية أو السجن لمدة تصل إلى ست سنوات؛ أو بموجب القسم ٣٦١-٤ من القانون الجنائي ("تسهيل القيام بأنشطة متطرفة") الذي يفرض عقوبة تقييد الحرية أو السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات. وأفاد المؤتمر أنه نظراً إلى القمع واسع النطاق الذي يتعرض له زعماء حركات العمال ونشطاؤها، بات العمال في بيلاروس يخافون الشروع في تأسيس نقابات عمال جديدة.

١١. وفي رسالتها المؤرخة ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٤، أكدت الحكومة مرة أخرى موقفها المتمثل في أنّ التشريعات والممارسات الوطنية تتماشى تماماً مع الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨، وأنّ الحقوق النقابية محترمة بالكامل وجميع الظروف اللازمة لإنشاء النقابات وتشغيلها موجودة. وتؤكد الحكومة أنه، في سياق الضغوط السياسية والاقتصادية غير المسبوقة التي تمارس على بيلاروس، فإنّ تنفيذ مطالب هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية من شأنه أن يهيئ الظروف لتعزيز التأثيرات الخارجية المدمرة على الوضع في البلاد ولن يصبّ في المصلحة الوطنية للبلاد، ولا يخدم غرض ضمان رفاه المواطنين البيلاروسيين. ولاحظت الحكومة بأسف عميق التقييم السلبي الذي أجرته هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية لجهودها الرامية إلى بناء تعاون بناء مع الشركاء الاجتماعيين والمكتب فيما يتعلق بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق. وأكدت الحكومة من جديد أنّ بعض التوصيات الموجهة إلى بيلاروس قد تم تنفيذها بالكامل بينما تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ التوصيات الأخرى. وأشارت الحكومة إلى أنها مستعدة للعمل على توصيات لجنة التحقيق، شريطة مراعاة الحقائق والمصالح الوطنية.

١٢. وأكدت الحكومة كذلك أنّ الشكاوى الموجهة إلى منظمة العمل الدولية لا تعكس الوضع في البلد، بل تشوهه عمداً، وأنّ الادعاءات القائلة بأنّ النقابات العمالية والمواطنين في البلد يتعرضون للاضطهاد بسبب قيامهم بأنشطة نقابية وممارسة حقوقهم المدنية وحرياتهم بشكل سلمي وقانوني، ادعاءات لا أساس لها على الإطلاق. ووفقاً للحكومة، كان الهدف من الاحتجاجات التي نُظمت في عام ٢٠٢٠ وما يسمى بحركة الإضراب، تقويض الإمكانات الاقتصادية والرفاه الاجتماعي للبلاد. وعليه، ترى الحكومة أنّ أصحاب الشكاوى قد "جروا" القضايا السياسية عمداً إلى نطاق اختصاص منظمة العمل الدولية دون أي أساس موضوعي. والغرض من هذه الإجراءات هو تشويه سمعة بيلاروس وتبرير التدابير التقييدية أحادية الجانب غير المسبوقة المفروضة عليها وتصعيد الضغوط السياسية على السلطات الشرعية وإطلاق موجة جديدة من العقوبات بناءً على قرارات منظمة العمل الدولية.

١٣. وذكرت الحكومة أنّ الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ والموقعة من السيد ماكسيم بازنياكو، الذي يعرّف نفسه على أنه الرئيس بالإنابة لمؤتمر نقابات العمال الديمقراطية، لم تكن سوى محاولة أخرى لتشويه الوضع في البلاد، بغية إقناع هيئات منظمة العمل الدولية بالاضطهاد المزعوم الذي تمارسه السلطات على قادة نقابات العمال والناشطين النقابيين وزيادة تصعيد الضغط غير القانوني على بيلاروس. وكانت الحكومة قد علقت في السابق على الأسباب التي أدت إلى تقديم المواطنين المذكورين في بلاغ السيد بازنياكو إلى العدالة وإدانتهم قانوناً بجرائم خطيرة محددة. وأضافت الحكومة أنّ بعض الأشخاص المذكورين هم أعضاء في "رابوشي روخ"/ "المائدة المستديرة الموسعة"، وهي تشكيل متطرف ممول من الخارج، تهدف مصالحه إلى إشراك موظفي المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة في أنشطة مسيّسة متطرفة في البلاد من أجل الحصول على معلومات رسمية عن الأنشطة الاقتصادية لهذه الشركات ووقف عملية الإنتاج وزيادة ضغط العقوبات على بيلاروس. وبالإضافة إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة تطرفية، شارك أعضاء هذه المجموعة المتطرفة في أنشطة غير قانونية تهدف إلى جمع معلومات رسمية ذات طبيعة سرية تتعلق بالكيانات الاقتصادية في البلاد ونقلها بعد ذلك إلى دولة أجنبية أو منظمة أجنبية أو ممثليهم.

١٤. وأشارت الحكومة إلى أنّ أنشطة مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية (المؤتمر) والمنظمات الأعضاء فيه قد تم إنهاؤها في صيف عام ٢٠٢٢ بقرارات من المحكمة العليا لأنها تتعارض مع الدستور والقوانين التشريعية الأخرى، مما يضر بالدولة والمصالح العامة. والهيكلية التي يُزعم أنها كانت تتصرف بالنيابة عن المؤتمر لم تكن مسجلة في بيلاروس

وبالتالي فهي غير شرعية. لذلك، ووفقاً للحكومة، لا تتمتع التبادلات بين منظمة العمل الدولية وهذه الهيكلية باعتبارها رابطة وطنية يُزعم أنها تمثل مصالح العمال البيلاروسيين، بأي أساس قانوني. وفي الوقت الراهن، يعد اتحاد نقابات العمال في بيلاروس المركز النقابي الوطني. وفي هذا الصدد، أكدت الحكومة أنّ ذلك كان نتيجة لإرادة العمال ومبادرتهم الذاتية ولم يفرضه التشريع الوطني.

١٥. وشددت الحكومة على أنّ القرار الذي يدعو عملياً إلى عزل بيلاروس قد جرى اعتماده من دون أساس موضوعي على الإطلاق ويشكل عقبة خطيرة أمام أي تعاون فعال ومثمر بين الحكومة والمكتب. ومن وجهة نظر الحكومة، فإنّ الترويج للقرارات الظالمة وغير المبررة ضد بيلاروس من جانب منظمة العمل الدولية كان بإيعاز من الدول الغربية. ولا توافق العديد من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على الاتهامات الموجهة إلى بيلاروس وهي على دراية تامة بطبيعتها السياسية. واعتبرت الحكومة أنّ أي خطوات لتنفيذ القرار بشأن بيلاروس تشكل سابقة خطيرة للضغط غير القانوني على البلاد على أساس اتهامات كاذبة ذات دوافع سياسية. وكانت سياسة العزلة وعرقلة فرص التعاون والقيود والعقوبات بمثابة طريق مسدود أدى إلى تقويض سلطة منظمة العمل الدولية وتآكل أيديولوجية المنظمة والمبادئ التي تنادي بها، وقد وجهت الحكومة نداءً من أجل إلغاء هذه القرارات.

١٦. واجتمع المكتب مجدداً مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وقدّم في هذا الصدد معلومات حول متابعة القرار الصادر بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن بيلاروس وناقش مسائل تتعلق بولاية المقررة الخاصة للأمم المتحدة وولاية منظمة العمل الدولية بشأن وضع الحرية النقابية في البلد.

١٧. ولم تقدّم الدول الأعضاء أي معلومات أخرى بشأن ما اتخذته من خطوات تكفل إجراء متابعة فعالة لقرار مؤتمر العمل الدولي بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس.

◄ خطة العمل المقترحة من أجل تنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولي

١٨. بغية تنفيذ التدابير الواقعة ضمن مسؤولية المكتب بموجب القرار، شرع المكتب في اتخاذ الخطوات التالية وسيواصل المضي في تنفيذها:

(أ) من أجل ضمان العمل المنسق الهادف إلى إحراز تقدم في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وتبادل المعلومات حول مسائل تتعلق بوضع حقوق نقابات العمال في البلد:

"١" التعاون مع الجهات التالية:

١. المنظمات الدولية المذكورة في القرار[٥] من أجل تحديد المجالات التي يمكن فيها اتخاذ إجراءات تقع ضمن اختصاص هيئاتها المعنية؛

٢. المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛

٣. مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛

(ب) تنظيم مائدة مستديرة رفيعة المستوى قبل انعقاد الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) لمؤتمر العمل الدولي، بمشاركة ممثلين عن المنظمات المذكورة أعلاه والمقررين الخاصين وممثلين عن مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية؛

[٥] أرسلت الرسائل إلى المنظمات التالية: منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة البحرية الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، الاتحاد الدولي للاتصالات، الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مجموعة البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة الدولية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة السياحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة العمل العربية.

(ج) التحاور مع حكومة بيلاروس بهدف تعيين ممثل خاص عن المدير العام من أجل الإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بضمان تنفيذ توصيات لجنة التحقيق بصورة فورية وفعلية. وسيتعاون الممثل الخاص مع السلطات من أجل مساعدتها على وضع استراتيجيات وخارطة طريق بغية تحقيق ذلك؛

(د) الاستمرار في جمع المعلومات الواردة من الهيئات المكونة الثلاثية بشأن تنفيذ التدابير المتخذة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية.

◄ مشروع القرار

١٩. إنّ مجلس الإدارة:

(أ) أحاط علماً بقلق مستمر بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.350/INS/10(Rev.1)؛

(ب) حثّ حكومة بيلاروس مجدداً على أن تستقبل على وجه السرعة بعثة ثلاثية من منظمة العمل الدولية بهدف جمع معلومات عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق والتوصيات اللاحقة الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، بما في ذلك زيارة إلى القادة والنشطاء النقابيين المستقلين المسجونين أو المعتقلين؛

(ج) حثّ حكومة بيلاروس على تقديم جميع المعلومات إلى المدير العام بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق بحلول ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ لإحالتها إلى لجنة تطبيق المعايير ومعلومات عن آخر المستجدات بحلول ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤ لإحالتها إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤)؛

(د) أحاط علماً بخطة العمل لتنفيذ قرار المؤتمر؛

(ه) دعا الهيئات المكونة للمنظمة - الحكومات وأصحاب العمل والعمال - إلى مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المتابعة الفعالة لقرار المؤتمر بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس، وعلى وجه الخصوص، بشأن التدابير المتخذة لضمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية (الفقرة ٢(ب) من القرار) وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المدير العام لإحالته إلى مجلس الإدارة؛

(و) طلب من المدير العام إعداد تقرير محدث لإبلاغ لجنة تطبيق المعايير في الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) للمؤتمر بآخر المستجدات؛

(ز) طلب من المدير العام إعداد تقرير محدث للدورة ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤) لمجلس الإدارة.

◄ الملحق

Communication from the Government of Belarus (12 February 2024)

Information from the Government of Belarus regarding the situation in the country in respect of trade union rights and the implementation of the Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87), and the Right to Organise and Collective Bargaining Convention, 1949 (No. 98), the implementation of the recommendations of the Commission of Inquiry, the activities of tripartite social partnership bodies, the prosecution of particular individuals and the adoption during the 111th session of the International Labour Conference of a resolution on Belarus and its implementation

350th Session of the Governing Body of the International Labour Office (4–14 March 2024)

Respect for trade union rights and implementation of Conventions Nos 87 and 98

The Government of Belarus has repeatedly drawn ILO bodies' attention to the **lack of contradiction between national law and practice and the provisions of ILO Conventions on freedom of association**.

The principle of the rule of law applies in Belarus. The State guarantees citizens' rights and liberties as enshrined in the Constitution and laws and as provided for by international obligations.

Belarus has **done everything necessary to ensure that trade unions and their organizational structures can be freely established, successfully go through the registration** (or recording) **procedure and carry out their lawful activities** without outside interference.

Guarantees of trade union rights are enshrined in law (the Law on Trade Unions) and implemented in practice.

Employers (and their associations), state bodies, economic entities, public associations and officials must observe trade union rights. Violations of the rights of trade unions or obstruction of their lawful activity by these entities and individuals are punishable by law.

In order to fulfil the objectives set out in their charters, trade unions are entitled to organize and hold, in accordance with the law, meetings, street processions, demonstrations and other collective actions to defend their members' interests.

Trade unions are entitled to organize and hold strikes in accordance with the law (political demands may not be made in strikes called by trade unions).

Unlawful restrictions on the rights of trade unions and obstructions to the exercise of their powers are not permitted.

Any decisions affecting the right to associate in trade unions are taken in strict compliance with the law, based on the principle of maximum consideration of citizens' rights and interests.

Trade unions have been granted the right to be located not only at their employer's address but also at any other location in order to broaden their scope to obtain the legal address necessary for registration.

As practice shows, to date the need to confirm the existence of a legal address has not impeded trade union registration.

Refusals to register trade union organizational structures are isolated cases based on objective reasons (as a rule, non-compliance with legislative provisions concerning the procedure for establishing a trade union and submitting all the necessary information and documents to the registration body).

Provided the procedure for forming a trade union has been complied with, the documents for State registration of the trade union or organizational structure can be resubmitted to the registration authorities once their shortcomings have been remedied; a refusal to register (or place on record) does not amount to a ban on the establishment of a trade union or an organizational structure thereof and does not constitute an insurmountable obstacle to registration.

Citizens' membership or non-membership of trade unions does not entail any restrictions on their labour, socio-economic, political or personal rights and liberties.

Citizens of Belarus freely and actively exercise the right to associate in trade unions.

The national trade union centre is currently the Federation of Trade Unions of Belarus (FPB), which brings together 15 sectoral trade unions, six regional and Minsk city trade union associations, and 137 district and town/city trade union associations, and represents the interests of about 4 million people.

However, it should be emphasized that Belarusian legislation does not oblige trade unions to establish a single national trade union centre. Trade unions operating in Belarus have come together in the FPB *solely at their own initiative*. This practice is fully consonant with *ILO principles* and is seen in many countries around the world.

Trade unions and their leaders, members and activists may *freely* carry out their *lawful* activities to assert and protect workers' labour, social and economic rights and interests and improve citizens' living standards and social security, including by means of engaging with the authorities within the country's social partnership system.

Trade unions and employers in Belarus are the Government's fully fledged partners in developing and implementing national social and economic policy, thanks to which high labour, employment and social protection standards have been introduced into the country.

The social partners participate in drafting social and labour legislation.

Tripartite consultative bodies – councils on labour and social issues – have been set up and function at all levels (national, sectoral, regional, town/city and district) (as of 1 January 2024, 352 councils were in operation).

The *practice of regulating social and labour relations through collective agreements and contracts* has been widely consolidated (as of 1 January 2024, 611 collective agreements and 20,924 organization-level collective contracts had been signed).

The Government and national associations of employers and trade unions systematically *conclude general agreements* reflecting the parties' agreed positions and commitments on issues surrounding economic policy, income and living standards, social protection, labour

market development and employment promotion, occupational safety and health, and social partnership.

The current General Agreement (the 16th, extended to cover 2022–2024) applies to all employers, all trade unions and all workers and students and pupils in educational institutions.

Trade unions, in compliance with the aims and objectives set out in their charters, have the right to cooperate with trade unions in other countries and to join international and other trade union associations and organizations of their choice.

In these circumstances, **the procedure for receiving foreign financial aid is unjustifiably linked** in the ILO framework to **Articles 5 and 6 of Convention No. 87**. These articles *do not contain provisions* on trade unions' right to unimpeded receipt of financial or other forms of assistance for political and campaigning work among the population.

The law of Belarus *does not prohibit* trade unions from receiving foreign financial aid, and the registration procedure is quick and easy. *There have been no instances* of trade unions being *denied* such aid.

The existing ban on receiving and using foreign financial aid for purposes involving political and campaigning work is dictated by *national security interests* and is more than justified in the current situation.

It is obvious that the opportunity to sponsor mass events in the country would be used by outside forces to *destabilize the socio-political and socio-economic situation*, which would have an extremely *negative impact on society and citizens' well-being*.

The current arrangements for organizing and holding mass events in Belarus do not conflict with the principles of freedom of association and are fully consistent with the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights.

Legislation punishing breaches of the existing order that result in serious negative consequences aims *to prevent unlawful, socially dangerous acts* that pose a real threat to citizens' life and health. This legislation does not deter citizens and trade unions' from exercising the right to freedom of *lawful*, *peaceful* assembly.

The provisions of the Law on Mass Events *do not contain rules prohibiting citizens from exercising the right to lawful, peaceful assembly*. The amendments to the Law targeted the organization, preparation and commission of acts that infringe on the State's independence, territorial integrity and sovereignty, the foundations of the constitutional order, and public safety through the organization of mass unrest, acts of vandalism involving damage to or destruction of property, the seizure of buildings and structures, and other acts that grossly disrupt public order, or active participation in such acts.

The amendments made to the Criminal Code aim to *ensure fairness, even-handedness, and uniform application of the criminal law* in practice. The amendment of legislation on criminal responsibility *does not seek to infringe citizens' and trade unions' lawful rights* to organize and hold peaceful mass events *in compliance with legal requirements*, nor to impede the exercise of other rights and liberties guaranteed by the Constitution, national law and international obligations.

The amendment of the legislation was a *necessary step* in bringing its provisions into line with the current situation and the serious challenges posed in 2020 by an unprecedented, planned attack on the State by enemy forces.

The **arrangements for organizing and holding strikes** set out in the legislation **do not contradict international labour standards** but allow citizens to fully exercise their right to hold *lawful* strikes in order to resolve *collective labour disputes*.

The *prohibition on raising political demands* during strikes is a *widespread and justified international practice*, as enterprises should not be manipulated or used to apply pressure to achieve purely political goals.

In the context of the unprecedented political and economic pressure exerted on Belarus, implementing the ILO supervisory bodies' requirements in terms of weakening state control over money from abroad, exonerating trade unions and citizens from responsibility for gross violations of the law when holding mass events, and legalizing political strikes would **strengthen destructive outside influence on the situation in the country**. This development **would not be in the country's national interests and clearly would not serve the purpose of ensuring Belarusian citizens' well-being**.

Engagement with the ILO and social partners on the implementation of the Commission of Inquiry's recommendations

The Government of Belarus notes with *deep regret* the negative assessment by the ILO supervisory bodies of its efforts to build constructive engagement with the social partners and the International Labour Office ("the Office") concerning the implementation of recommendations addressed to the country.

The Government has always paid *due attention* to the ILO supervisory bodies' observations and recommendations. However, at present their assessments of the situation in Belarus are *based solely on unsubstantiated complaints and unconfirmed information* from particular trade union associations, which, guided by *purely political motives*, aim to *escalate pressure on Belarus* through the ILO

As practice shows, the **complaints** received by the Office **do not arise from an objective situation** and **utterly fail to reflect (that is, deliberately distort) the real state of affairs in Belarus**.

The Government of Belarus has made every effort to build an effective dialogue with the social partners and the ILO concerning implementation of the recommendations. For this purpose, the country specially created an additional negotiation platform – *a tripartite Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere*.

When working to implement the recommendations, the Government has *clearly followed the plans and arrangements jointly agreed with the ILO. The constructive position of Belarus has been repeatedly noted by various ILO missions and expert groups* visiting the country, including a direct contact mission to Minsk in January 2014.

As a result of steps taken, **several recommendations made to Belarus have been fully implemented, while significant progress has been made in implementing the remainder**.

Thus, the Commission of Inquiry's recommendations have been made available to the general public. Systematic steps have been taken to inform the courts and the prosecution service of the need to carefully examine complaints of anti-union discrimination. The impartiality, independence and openness of the judicial system has been ensured, and citizens are guaranteed the right to a fair trial *(Recommendations 4, 7 and 8)*.

Background:

The Commission of Inquiry's recommendations were published in the Ministry of Labour and Social Protection's journal Occupational Safety and Social Protection (No. 4 of April 2005) and in the newspaper Respublika (No. 209 of 9 November 2006).

With the Office's support, seminars on respect for trade union rights and protection against anti-union discrimination were held for judges and representatives of the prosecution service (16 January 2007 and 18 June 2008). Participants were informed about the ILO's approach to freedom of association and the tasks set out in the recommendations for the courts and the prosecution service.

The principle of the rule of law applies in Belarus.

Article 60 of the Constitution guarantees everyone protection of his or her rights and freedoms by a competent, independent and impartial court.

Judges are independent and subject only to the law. Interference in the activities of judges is impermissible and punishable.

Parties and persons participating in proceedings have the right to appeal against decisions, sentences and other court rulings.

There are no obstacles to citizens taking cases to court.

Despite the fact that the law *provides all the necessary measures to protect trade union rights*, Belarus has *introduced an additional mechanism to this end* by establishing the Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere in 2005.

The concept of the Council, its powers and its role in implementing the Commission of Inquiry's recommendations were *jointly developed with the Office*. In 2009, the Council was *reformed as a tripartite body* consisting of an equal number of representatives from the Government, trade unions and employers' associations.

The Council has become the *central forum* for reviewing the implementation of the Commission of Inquiry's recommendations. The Council has been charged with *operating as a tripartite independent body*, trusted by all parties and mandated to address complaints *(Recommendations 5 and 7)*.

Background:

The Council is empowered to consider the full range of issues arising from the Commission of Inquiry's recommendations, from examining specific situations relating to trade union registration or collective bargaining to discussing the desirability of legislative changes.

Over the years, the Council has considered a wide variety of issues directly relating to the implementation of the recommendations and concerning interaction between the social partners, the application and improvement of legislation, the registration of trade union organizations, the exercise of trade union rights, complaints of anti-union discrimination, cases of termination of employment contracts, the conclusion of sectoral agreements and collective contracts, the ratification of ILO Conventions and engagement with the Office in the framework of international technical cooperation.

The Council has been directly involved in resolving a number of disputes that formed the basis of trade union complaints to the ILO.

Representatives of the Office have participated in the Council's work on several occasions and, together with employers' and trade unions' associations, have commended its work and emphasized its important role in resolving trade union grievances.

The Government has taken *measures to liberalize the trade union registration process*. So as to simplify and formalize the procedure for registering public associations (including trade unions), the National Registration Commission has been abolished, the requirement for at least 10 per cent of the total number of employees to form a trade union has been removed, and trade unions have been given the option of being located (that is, obtaining a legal

address) not only at the employer's address but also at any other location *(Recommendations 2 and 3)*.

Background:

Presidential Edict No. 605 of 6 October 2006 abolished the National Commission for the Registration (Re-registration) of Public Associations. The Ministry of Justice is responsible for registering national-level trade unions, while the justice directorates of local executive and administrative bodies are responsible for registering territorial trade unions and trade unions established in organizations.

The Ministry of Justice closely monitors the situation concerning trade union registration and issues the necessary guidance to the registration authorities to prevent violations.

On 2 June 2015, Presidential Decree No. 4 was adopted, amending Presidential Decree No. 2 of 26 January 1999 on several measures to improve the functioning of political parties, trade unions and other public associations. Under Decree No. 4, at least 10 people are required to establish a trade union at an enterprise.

The Government continuously monitors interactions between enterprise administrations and trade unions and has made clear *its view that there should be no interference* in the activities of trade union organizations *(Recommendation 6)*.

Background:

At the Government's initiative, the issue of interaction between representatives of employers and trade unions at the level of organizations was considered at a meeting of the National Council on Labour and Social Issues on 31 January 2007.

The National Council, as the main tripartite body, drew attention to the need for strict observance of the principles of social partnership enshrined in legislation and ILO Conventions, noted the inadmissibility of interference by employers in the internal affairs of trade unions, and recommended that trade unions actively use social partnership mechanisms to protect their rights and those of their members.

Following a decision of the National Council, interaction between employers' and trade unions' representatives at the level of organizations was considered at meetings of sectoral and territorial (that is, regional, town/city and district) councils on labour and social issues.

In order to ensure that all social partners can freely and equally participate in dialogue with the Government, a representative of the Belarusian Congress of Democratic Trade Unions (BKDP) was included in the main tripartite social partnership body at the national level, the National Council on Labour and Social Issues *(Recommendation 11)*.

Background:

The inclusion in the National Council of Mr A. Yarashuk, BKDP chairperson, was approved at the National Council's meeting on 31 January 2007.

As the activity of the BKDP has been terminated, it is now impossible for representatives of this (defunct) trade union association to participate in the National Council's work.

Belarus ensures a *clear distinction between the roles of the Government and the social partners*, which is a prerequisite for the latter to carry out their lawful activities freely and independently *(Recommendation 12)*.

Background:

The Government's activity is governed by the Law of 23 July 2008 on the Council of Ministers of the Republic of Belarus.

Trade unions operate in accordance with the Law of 22 April 1992 on Trade Unions.

Employers and employers' associations operating in Belarus are covered by the Law of 12 December 2022 on Employers' Associations.

Following a direct contact mission to the country in 2014, **the Government worked with the ILO to implement a number of international technical cooperation measures to implement specific recommendations** of the Commission of Inquiry.

Thus, activities to increase the Council's effectiveness, improve dispute resolution and develop mediation aimed to implement *Recommendations 5 and 7*.

The formulation of guidelines for enterprise-level collective bargaining and their inclusion in the General Agreement between the Government and national associations of employers and trade unions helped put into practice the principle of trade union pluralism, in line with *Recommendations 6 and 12*.

An event for judges, prosecutors and lawyers on the application of international labour standards contributed to the implementation of *Recommendations 4 and 8*.

Further impetus for the development of social dialogue and tripartism in Belarus has been provided by the *entry into force of Law* No. 225-Z of 12 December 2022 on *Employers' Associations* from 16 December 2023.

The Law was drafted at the initiative of business associations engaged in social dialogue with trade unions and takes full account of ILO standards and principles.

In order to discuss practical aspects of the implementation of the Law, on 19 September 2023 the Ministry of Labour and Social Protection hosted a seminar with Vladimir Churovich, Senior Specialist in Employers' Activities from the Decent Work Technical Support Team and the ILO Country Office for Eastern Europe and Central Asia, who acquainted employers' representatives with international experience of drafting legislation on employers' associations and the ILO's views on this issue.

The above information confirms that the **implementation by Belarus of the Commission of Inquiry's recommendations is steadily progressing**. Moreover, the ILO supervisory bodies have repeatedly noted *with interest* the measures taken by the Government, observing that *certain progress* has been made.

In this regard, the allegations that the Government of Belarus has not taken action to implement most of the Commission of Inquiry's recommendations and has completely failed to make progress in their implementation sound completely unfounded and do not correspond to reality.

The Government of Belarus is ready to work on the Commission of Inquiry's recommendations, **on the mandatory condition that account is taken of today's realities** and **national interests**, to which the country's stable socio-economic development, the Belarusian people's well-being and high standard of living, social harmony and the fundamental principles of government of the people, the rule of law and the State's independence, territorial integrity and sovereignty are central.

Activity of tripartite social partnership bodies

Tripartite consultative bodies are fundamental to the country's social partnership system. They examine current social and labour-related developments and other issues raised by the social partners.

The **tripartite Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere** ("the Council"), coordinated by the Ministry of Labour and Social Protection and previously suspended in connection with the Covid-19 pandemic, **resumed its work** this year.

During the Council's meeting on 26 May 2023, based on the parties' suggestions, it considered approaches to implementing the Committee on Freedom of Association's recommendation concerning the establishment of a non-judicial mechanism for settling labour disputes.

Following the discussion and considering the recommendation of the Committee on Freedom of Association that joint work with the social partners be continued to build an effective non-judicial mechanism for resolving labour disputes, it was **decided to establish an expert group from among the Council's members to examine communications from trade unions, trade union associations and employers' associations regarding the resolution of labour disputes**. It was decided that when the Council receives communications from trade unions, trade union associations and employers' associations concerning labour dispute resolution, the expert group will conduct a preliminary examination and inform the Council of its findings.

The agenda of the Council's meeting on 22 September 2023 included proposals for the work plan of the Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere and information from the International Labour Office on interpreting the provisions of the Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87), concerning the right to strike. There was a discussion within the Council in the framework of the implementation of the Tripartite Consultation (International Labour Standards) Convention, 1976 (No. 144).

During the meeting, the parties came to the conclusion that the Council should continue to discuss the issues around collective bargaining at various levels of social partnership.

A discussion was held on the right to strike in Convention No. 87. It was agreed that, if necessary, each party would independently inform the Office of its views.

In 2023, **four meetings** were held (on 11 January, 14 April, 26 July and 3 November) of the main tripartite social partnership body, the **National Council on Labour and Social Issues** ("the National Council").

At these meetings, the following issues were considered among others: the concept of a "parent-friendly" company; the results of the trade unions' exercise of their powers of non-government oversight; implementation of the General Agreement in 2022 and the first half of 2023; implementation of the Set of Measures for 2022–2023 to decrease the shortage of manual workers; the improvement of the regulatory framework governing the crisis management mechanism designed to help financially failing organizations recover; the situation on the consumer market of Belarus; and the level of the monthly minimum wage from 1 January 2024.

It should be noted that, in view of the previous positive practice of Office representatives attending meetings of the Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere, the Government *invited Office representatives to participate in the Council's meetings* and those of the National Council (including through videoconferencing).

Unfortunately, these *invitations were not accepted*.

Despite the fact that particular ILO supervisory bodies and the Office are casting *completely unjustified* doubt on the status and legitimacy of tripartite social partnership bodies operating in Belarus, the Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere and the National Council on Labour and Social Issues will continue their active work.

We count on Office representatives participating in meetings of these tripartite bodies. We are convinced that this could help ILO bodies and structures to form an *objective picture* of the social partnership system in Belarus, and would also make it possible to resolve baseless questions about the status and legitimacy of the country's main tripartite bodies.

Prosecution of individuals and organizations

The Government of Belarus has repeatedly drawn attention to the **baselessness and outright absurdity of allegations that the country's trade unions and citizens are persecuted for carrying out trade union activities and legally and peacefully exercising civil rights and liberties**.

ILO bodies have been misled by the complaints of politically motivated individuals and organizations and, deeply regrettably, continue to **erroneously** assume that the 2020 protests were motivated by economic and social considerations, were lawful and peaceful, and were directed at protecting civil and trade union rights and liberties.

The Government insists that **purely political events**, unrelated to the processes of social dialogue in the workplace and the exercise of trade union rights, **should not serve as a basis for assessing compliance with Conventions Nos 87 and 98 and should not be considered when monitoring their implementation**.

The 2020 protests were artificially encouraged by outside forces, *unlawful* and intended to *seize power by unconstitutional means*.

The protestors' demands (the resignation of the Head of State, fresh elections, exoneration of law breakers) had nothing to do with the protection of citizens' labour, social and economic interests and or the tasks that trade unions have the duty of performing.

Strikes as a legal way of resolving collective labour disputes *were not announced* or *held, the mood of protest had no economic or social basis*, and no demands were made to employers and the authorities in terms of regulating labour and socio-economic relations.

The attempts to organize a strike movement at the country's enterprises aimed to stop the enterprises that form the basis of the Belarusian economy from operating, in other words to **pursue political ends by exerting pressure on the lawful authorities by undermining the country's economic potential and social well–being**.

The **authors of complaints** to the Office are therefore **deliberately "dragging" political issues into the ILO's sphere of competence without objective grounds for doing so**.

Their aim is clear – they wish to **discredit Belarus** in the international arena, **justify** unprecedented **unilateral restrictive measures** against the country, **escalate political pressure** on the lawful authorities, and **unleash another wave of sanctions** based on the ILO's decisions.

In this connection, the Government is compelled yet again to draw attention to the fact that **the individuals and trade unions mentioned in complaints made to the ILO and comments issued by its supervisory bodies have been prosecuted for specific offences that are absolutely unrelated to the lawful and peaceful exercise of trade union rights and liberties**.

The **nature** of the **offences** committed by particular organizations and citizens fully **confirms the lack of connection with the guaranteed right to carry out lawful trade union activities**.

In view of the above, we note that the **information (complaint) that we received from the Office on 30 January 2024 signed by Maksim Poznyakov**, identifying himself as the current Chair of the defunct Belarusian Congress of Democratic Trade Unions (BKDP),* is nothing but **another attempt to misrepresent the situation in Belarus and to convince ILO bodies of the alleged persecution of trade union leaders and activists by the Belarusian authorities**. The purpose of these actions is clear: to use ILO decisions to further escalate undue pressure on Belarus.

The **Government has already commented on the reasons for the prosecution of the individuals** referred to in Maksim Poznyakov's information. They were **completely legally prosecuted for specific serious offences**.

Some of these individuals were members of a group by the name of Rabochy Rukh [Workers' Movement] / Extended Round Table. This is an *extremist formation* financed from abroad. It principally aims to involve employees of state-owned industrial enterprises in *radical political activity* so as to obtain internal business information, *stop their operations* and *strengthen sanctions* against Belarus. It has been established that, in addition to committing extremist crimes, the members of this extremist organization engaged in illegally gathering and passing on confidential business information about Belarusian economic entities to foreign states, foreign organizations and their representatives.

Other individuals referred to in the information have also been prosecuted for *specific offences* that have *nothing at all to do with the lawful and peaceful exercise of trade union, civil or other rights and liberties*, such as gross violation of public order resulting in disruption to transport and enterprises; violence against internal affairs officers; calls for action to harm national security; incitement to ethnic or social enmity and discord on the grounds of ethnic and social affiliation; facilitation of extremist activities; defamation; and damage to property in public places.

Since the criminal prosecution of these individuals is *unrelated to lawful trade union activity* or *exercise of* other *civil rights and liberties*, ongoing **attempts** by opponents of Belarus **to manipulate this situation are extremely concerning**.

These citizens have committed **serious offences** against national security, society and the State. Any **calls for all charges to be dropped**, their **immediate release** and the full restoration of their rights **have no legal basis**.

Questions surrounding the review of sentences, contact with offenders and parole are solely for the law enforcement agencies and courts, **interference in the activities of which is impermissible and punishable by law**.

Moreover, we consider it necessary once again to draw the attention of ILO bodies to the fact that the **activities of the Belarusian Congress of Democratic Trade Unions (BKDP) and its member organizations were terminated** in the summer of 2022 by the Supreme Court of Belarus as contravening the Constitution and other legislation and damaging the State and the public's interests.

The **structure** that is currently **acting allegedly on the BKDP's behalf** in Belarus **is not registered and is illegitimate** (by law, unregistered associations may not operate in the country).

* The activities of the BCDP and its member organizations were terminated pursuant to decisions of the Supreme Court of Belarus as contravening the Constitution of Belarus and other legislation and harming the interests of the State and society.

There are therefore **no legal grounds for the Office and ILO bodies to engage with it as a national association** allegedly representing the interests of Belarusian workers.

Adoption of an anti-Belarus resolution during the 111th session of the International Labour Conference (ILC) and its implementation

The Government insists that **there were absolutely no grounds for article 33 of the ILO Constitution to be applied to Belarus or the adoption** at the 111th session of the ILC in June 2023 **of a resolution on Belarus** calling, in effect, for the isolation of the Belarusian State.

National law and practice do not contravene the obligations undertaken by Belarus to comply with ILO Conventions Nos 87 and 98.

Belarus is making steady progress in implementing the recommendations of the Commission of Inquiry. The Government has clearly followed the agreements reached and the plans developed jointly with the ILO. ILO supervisory bodies have repeatedly noted *with interest* the measures taken by the Government, observing that a certain amount of progress has been made.

In this regard, the allegations that the Government of Belarus has not taken action to implement most of the Commission of Inquiry's recommendations and has completely failed to make progress in their implementation sound **completely empty** and **do not correspond to reality**.

The Government has always been open to constructive collaboration with the social partners and the Office across the entire spectrum of social and labour issues, **under the mandatory condition that the realities and sovereign interests of Belarus are taken into account**.

At the same time, the **anti-Belarus resolution**, which is contrary to the ILO's spirit, fundamental principles, goals and objectives and contains unfounded calls for the implementation of restrictive measures (in effect, sanctions) against the country and the curtailment of cooperation with its Government, **is a serious obstacle** to any effective and productive **further engagement** whatsoever.

It is obvious that the adoption of unfair and unjustified decisions against the Belarusian State and society within the ILO framework is **part of the policy of pressure and confrontation initiated by Western countries**, on the pretext of unsubstantiated, untrue accusations of the Government's alleged lack of progress in the implementation of the recommendations of the Commission of Inquiry, non-compliance with the provisions of ILO Conventions Nos 87 and 98 and persecution of so-called "independent" trade unions

It should be noted that many ILO Member States do not agree with the accusations made against Belarus and are fully aware of the **politicized nature of the campaign launched against it**. They oppose the use of United Nations agencies as **levers to bring undue pressure on sovereign States in order to interfere in their internal affairs**.

For its part, the **Government of Belarus insists on the need to curtail the unconstructive anti-Belarus processes launched within the ILO framework** that seek to implement plans to destroy the country's economy and social and labour sphere

The Government of Belarus calls on the **tripartite constituents of the ILO** – governments of the Organization's member States and employers' and workers' associations – **not to take any steps to implement the resolution on Belarus** adopted at the ILC's 111th Session, which

sets a dangerous precedent of exerting unlawful pressure on a country on the basis of fallacious, politically motivated accusations.

This policy of isolation, blocking of opportunities for cooperation, restrictions and sanctions is a dead end that undermines the ILO's authority and erodes the Organization's ideology and principles.

Politically motivated, totally unjustified, discriminatory decisions on Belarus must be withdrawn.